القدس في الأمم المتحدة،

صرخة في وجه التآمر على الشعب الفلسطيني

أ.د. أحلام بيضون

كان لا بد من صدمة تؤدي إلى صحوة ضمير دولية فيما يتعلق بفلسطين، والقدس تحديدا، فكان إعلان ترامب حول اعتبار مدينة القدس عاصمة أبدية لإسرائيل، والتمهيد لنقل السفارة إليها. هذا الإعلان أحيا النكسات السابقة، كما هدد بالمزيد منها، فما هي أهمية هذا القرار؟ وما هي أهمية القرارات الأقليمية والدولية التي تعاقبت بشأن القدس وقرار ترامب، وما رافقها من تحركات شعبية، وتغير في المزاج والرأي العام العالمي؟

1- أهمية إعلان ترمب قانونيا وعمليا:

إن أفضل ما يمكن أن نشبه به إعلان ترمب هو وعد بلفور، على الأقل من الناحية القانونية، بانتظار مفاعيله العملية.

أ-قانونيا،

لإعلان ترمب نفس القيمة القانونية لوعد بلفور، حيث أن سلطة أجنبية ليس لها أية صفة قانونية من حيث الملكية أو الإدارة على إقليم جغرافي تقوم بانتزاعه من مالكه الأصلي، وتمنحه لكيان ليس له أي حق فيه، لا

AHLAM BAYDOUN

من حيث الأصل، ولا حتى بموجب قرار التقسيم. وكما بالنسبة لوعد بلفور فإن إعلان ترمب، ليس له أي قيمة قانونية، أي أنه لا ينتج مفاعيلا، وهو باطل كونه مبني على باطل، وكل ما بني على باطل هو باطل في القانون، وفقا للقانون الداخلي والقانون الدولي.

في القانون الدولي، إعلان ترمب هو فعل دولة ينتج مفاعيله بالنسبة لها فقط. وإذا أردنا دراسته من هذه الناحية، فإن ترامب، رئيس جمهورية الولايات المتحدة قد صدق على قرار اتخذ في الكونغرس أي مجلس النواب الأميركي، في العام 1995، أي انه أعطاه القوة التنفيذية. من حيث الشكل يكون الإجراء صحيحا، غير أنه باطل من حيث المضمون، للأسباب التي ذكراناها سابقا، حيث أن الإعلان يتناول موضوعا ليس للدولة الأميركية أي سلطة عليه، وبالتالي من شأنه أن يكون موضوع طعن أمام الجهات القضائية الأميركية. ولو افترضنا أن إعلان ترامب لم يتعرض لأي طعن من قبل السلطات المعنية داخل الولايات المتحدة، واعتبرنا أيضا أنه صحيح بالنسبة لهم، فإن هذا الإعلان لا يلزم إلا الإدارة الأميركية، وشعبها، داخل حدودها، ولا يمكنها أن تلزم به أحدا خارج حدودها، وبالتالي لا يكون للإعلان أي مفعول قانوني دولي، ولا يمكن المطالبة بتطبيقه، لأنه، كما سبق وأسلفنا، هو قرار أو إعلان باطل من حيث المضمون والشكل بالنسبة للغير، ووفقا للقواعد القانونية الداخلية والدولية.

أما القول أن الولايات المتحدة لها ملؤ الحرية في اختيار مكان سفارتها، كما ورد على لسان مندوبتها في الأمم المتحدة، فهذا قول صحيح، إذا كان المكان الذي تختاره تابعا لسلطة الدولة المضيفة أو المعنية أي الدولة المضيفة، وشرط موافقة هذه الأخيرة، وليس أن يكون تابعا لدولة أخرى. أما إذا كانت الولايات المتحدة تريد أن تقيم سفارة لها في القدس، فلا يحق لها ذلك إلا بموافقة سلطة الدولة الفلسطينية، حيث تضع هذه الأخيرة أرضا بتصرف الإدارة الأميركية، إما إيجارا، أو بيعا، تقيم عليها سفارتها. ولكن تلك السفارة

AHLAMBAYDOUN

لا تكون سفارة لأميركا تمثلها في إسرائيل، بل في فلسطين. ويحق للإدارة الأميركية حينها أن تدير أعمالها المتعلقة بإسرائيل من خلال تلك السفارة إذا أرادت، ولكن لا يتم ذلك إلا بموافقة الدولة المضيفة، وهي هنا فلسطين. وبما أن فلسطين لا تزال تحت الإحتلال فإن فرضيات كتلك ليست منطقية أو جائزة، وستعتبر تنازلا من السلطة الفلسطينية عن سيادتها.

ب–عمليا،

بما أن القانون الدولي يخضع في تطبيقه أو انتهاكه لتصرفات الدول، الأقوى طبعا، فيمكن أن يصبح أي تطبيق لإعلان ترامب بأن القدس عاصمة لإسرائيل، أمرا واقعا، خاصة إذا نقل سفارته إليها تحت هذا العنوان، وتبعته بذلك دول أخرى، كما حصل الأمر بالنسبة لوعد بلفور الذي منح فلسطين لمواطنين أجانب، ينتمون إلى الطائفة اليهودية، تحت مسمى الشعب اليهودي. لقد ساعدت الظروف التي كانت سائدة يومها، والتواطئ من قبل بعض الأشخاص الذين تولوا السلطة في المنطقة، في تسهيل الأمر لقيام الكيان الصهيوني على أرض فلسطين. ثم أتت قرارات دولية تكرس التقسيم، رغم أنها باطلة قانونيا لمخالفتها لقاعدة تقرير المصير، التي تتمتع بقوة ملزمة (1). يمكن أن يحصل الأمر ذاته فيما يتعلق بإعلان ترمب إذا رافقته ظروف موآتية. لذلك فإن مواجهة ذلك القرار يجب أن تكون جدية ومستمرة في الزمان، وتضم أكبر عدد ممكن من القوى والشعوب والدول، في شتى أنحاء العالم، وأن تترافق الإحتجاجات بتدابير قانونية لتأكيد عدم قانونية القرار، وبكل وسائل المقاومة الأخرى المتاحة.

من هنا تأتي أهمية التحركات الشعبية، والمقاومة، ومواقف الدول، والمنظمات الأقليمية، وتدخل الأمم المتحدة وتحرك الدولة الفلسطينية المعنية الأولى لإسقاط ذلك الإعلان العدواني(2)

AHLAMBAYDOUN

2- إعلان ترامب أمام المنظمات الأقليمية

جهتان إقليميتان تحركتا لمواجهة إعلان ترامب الذي شكل عدوانا على القدس، وعلى حقوق الشعب الفلسطيني، هما جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي.

أ-ترامب والقدس أمام الجامعة العربية،

عقد مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية، في 2017/12/9، اجتماعا طارئا بناء على طلب من فلسطين والأردن، لمناقشة تبعات اعتراف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل. واعتبروا على أثره أن قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حول الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل "باطلا" و"لا أثر قانوني له". ودعت جميع الدول للاعتراف بالدولة الفلسطينية على خطوط الرابع من حزيران/يونيو 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. وقرر الوزراء الاجتماع مجددا في غضون شهر على الأكثر وعقد قمة استثنائية عربية في الأردن لتقييم الوضع.

وطالب وزراء الخارجية العرب في ختام اجتماعهم الطارئ في القاهرة، الولايات المتحدة بإلغاء قرارها المتضمن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، محذرين إياها من أنها "عزلت نفسها كراع ووسيط في عملية السلام".

وقال الوزراء في بيانهم إن "هذا التحول في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القدس هو تطور خطير وضعت به الولايات المتحدة نفسها في موقع الانحياز للاحتلال وخرق القوانين والقرارات الدولية، وبالتالي فإنها عزلت نفسها كراع ووسيط في عملية السلام". (وكالة فرنس برس، 2017/12/10).

AHLAM BAYDOUN

طبعا قرار الجامعة العربية هو واضح وذو أهمية من الناحية القانونية، لأن الأمم المتحدة تأخذ براي المنظمات الأقليمية، لكنه، جاء قرارا معتدلا، يعترف ويؤكد على حدود العام 1967، أي يعترف بقرار التقسيم، والذي يقسم القدس أيضا إلى شرقية وغربية. وتم الإتفاق في نهايته على عدد من التحركات القانونية والدولية، لمواجهة إعلان ترمب باعتبار القدس عاصمة إسرائيل.

من الناحية العملية، يبقى قرار الجامعة العربية، على مستوى وزراء الخارجية، ضعيفا، فقد اكتفى بالإدانة دون تبني أي بنود تتعلق بإجراءات عملية. وقد أشار وزير الخارجية التركي إلى ذلك، وألقى اللوم على دول عربية بسبب ردها "الضعيف والخجول" على الولايات المتحدة.

ب–القدس أمام القمة الإسلامية الطارئة

عقدت في العاصمة التركيا اسطنبول، في 13 ديسمبر/ كانون الأول 2017، قمة إسلامية طارئة، دعت في بيانها الختامي المجتمع الدولي إلى الاعتراف بالقدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطينية، وتحقيق "السلام العادل الشامل القائم على أساس حل الدولتين".

وأكد قادة الدول والحكومات المشاركين في قمة منظمة التعاون الإسلامي، رفضهم وإدانتهم لما سموه بـــ "القرار الأحادي وغير القانوني " للرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

وشدد المشاركون على اعتبار القرار"لاغيا وباطلا واعتداءً على الحقوق التاريخية والقانونية والطبيعية والوطنية للشعب الفلسطيني، وتقويضا متعمدا لجميع الجهود المبذولة لتحقيق السلام".

ووصفوا قرار الرئيس ترامب بأنه "يصب في مصلحة التطرف والإرهاب ويهدد السلم والأمن الدوليين".

AHLAMBAYDOUN

ووصف رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، في الكلمة التي ألقاها في القمة، قرار الرئيس ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل بأنه "جريمة كبرى"، وأنه يشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي. وأضاف إن الولايات المتحدة – بعد اتخاذ هذا القرار – لم تعد صالحة لأداء دور الوسيط في المنطقة، وأنه "لن يقبل بأي دور للولايات المتحدة في عملية السلام، لأنها برهنت على انحيازها التام إلى جانب إسرائيل". وكانت تركيا من أكبر الدول انتقادا لقرار ترامب، فقد وصف أردوغان إسرائيل بأنها "دولة إرهابية"، وانتقد الولايات المتحدة قائلا : إن "يديها ملطختان بالدماء". وقال في كلمته الإفتتاحية، أن الولايات المتحدة تستقوي على دول العالم من خلال الإعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونديد بقرار ترامب معتبرا إياه استفزازيا وغير قانوني. كما دعا أردوغان قادة دول المنظمة إلى اتخاذ موقف موحد بشأن القدس .

ويسعى أردوغان إلى كسب التأييد من خارج الدول الإسلامية، إذ قال إن الرئيس الروسي، الذي التقاه في أنقرة، يشاطره الرأي بشأن القضية، متهما إسرائيل بمواصلة "صب الزيت على النار".

وقال الملك الأردني، عبد الله، إنه يرفض أي محاولات لتغيير وضع القدس ومقدساتها الدينية، مضيفا أنه لا يمكن تحقيق السلام الشامل في المنطقة إلا بحل الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني. وأضاف في كلمته في القمة أن العنف الذي تشهده المنطقة ناجم عن الإخفاق في إيجاد حل للقضية الفلسطينية.

ويعد وضع القدس الموضوع الأكثر حساسية في النزاع الفلسطيني–الإسرائيلي، إذ ترى إسرائيل المدينة كلها عاصمة لها، بينما يريد الفلسطينيون القدس الشرقية عاصمة لدولتهم المستقبلية.

من الناحية الشكلية، تعرضت بعض الدول إلى الانتقاد لأنها لم ترسل وفودا رفيعة المستوى إلى هذا الاجتماع الطارئ للمنظمة (3)

AHLAMBAYDOUN

وعلى مثال الجامعة العربية، فإن بيان قمة التضامن الإسلامي، كان معتدلا يتبنى حل الدولتين، وخاليا من أي بنود حول خطة عمل لمواجهة الإعتداءات الإسرائيلية.

3- إعلان ترمب أمام الأمم المتحدة

كما أصبح معروفا، مر إعلان ترمب أمام مجلس الأمن، ثم أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة:

أ-أمام مجلس الأمن:

انعقد مجلس الأمن في 18 ديسمبر 2017، لمناقشة مشروع تقدمت به مصر يدين قرار ترامب بشأن القدس، ويعتبر أن القرارات المتعلقة بتغيير وضع المدينة باطلة. وقد جاء المشروع تنفيذاً لتوصية من الجامعة العربية في اجتماعها الذي عُقد بالقاهرة على مستوى وزراء الخارجية"، حيث تم تكليف مصر بتقديم مشروع القرار بصفتها العضو العربي الوحيد في مجلس الأمن". وتم اختيار التوقيت لكون عضوية مصر غير الدائمة ستنتهي في المجلس بحلول الأول من يناير/كانون الثاني 2018.

هذا وقد جاءت صيغة مشروع القرار التي تقدمت بها مصر موازنة بشكل واضح بين تنفيذ توصية الجامعة العربية، والحفاظ على العلاقات بين مصر والرئيس الأميركي دونالد ترامب، فتم الحرص على تضمينه عبارات يفهم منها أن مشروع القرار يستهدف إعلان ترامب بشأن القدس، دون أن يشير إلى الرئيس الأميركي بالأسم.

وجاء فيه أن "القدس مسألة يجب حلّها عبر المفاوضات. وأن أي قرارات وأعمال تبدو وكأنها تغيّر طابع، أو وضع، أو التركيبة الديموغرافية للقدس، ليس لها أي مفعول قانوني، وهي باطلة ويجب إلغاؤها". و أبدى "الأسف الشديد إزاء القرارات التي اتخذت في الآونة الأخيرة والتي تتعلق بوضع القدس".

AHLAMBAYDOUN

والعبارة الواردة أن قضية القدس مسألة تحل عبر المفاوضات، تبين أن الموقف من تغيير وضعية القدس من قبل من صاغ مشروع القرار ليس متشددا، بل هو يحافظ على إمكانية تغيير وضعية المدينة المقدسة، ولكن من خلال المفاوضات. وبالتالي يمكن أن تكون بعض الدول المعنية، ويشار هنا إلى السعودية ومصر، لا تختلفان مع ترامب وبالتالي مع إسرائيل، فيما يتعلق بوضعية القدس، إلا فيما يتعلق بالطريقة والوقت الذي أتت فيه. وقد أكد أحد الدبلوماسيين المصريين، هذه النقطة الأخيرة(4).

أسهم الموقف التركي المتصاعد ضد القرار الأميركي وتصريحات الرئيس التركي في التحرك المصري المدعوم عربياً، في تنافس على احتواء الحراك في الشارع العربي، وقد حاول أردوغان تصدر المشهد باتخاذ قرار يعتبر فيه قنصلية أنقرة في القدس بمثابة سفارة لبلاده في فلسطين.

هذا وقد كشف دبلوماسي مصري عن أن "القاهرة وعواصم خليجية، أجرت اتصالات مع ترامب لدفعه على حثّ رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، على تقديم صيغة تفاوض بشأن القضية الفلسطينية حتى لا يصل الأمر للصدام"، متابعاً أنه "ربما أيضا يكون من بين الأدوار المنتظر أن يؤديها مشروع القرار المصري هو الضغط على نتنياهو للتجاوب مع تلك المطالب"(5).

وكان داني دانون، مندوب دولة الاحتلال في الأمم المتحدة، قد علق على مشروع القرار المصري، قائلاً إنه "لن يفلح أي مشروع قرار بتغيير الواقع، فالقدس عاصمة إسرائيل للأبد، وسنواصل النضال حول الحقيقة التاريخية مع حلفائنا". من هنا يتبادر السؤال، هل أن القاهرة سعت من خلال نص مشروع القرار إلى أحراج أميركا أم إلى إنقاذ ترامب.

في ظل الأجواء المذكورة تم تقديم مشروع القرار للتصويت أمام مجلس الأمن، وكان طبيعيا أن تستخدم الولايات المتحدة، حق النقض الفيتو لمنع صدور قرار عن مجلس الأمن يندّد بالاعتراف الأميركي بالقدس

AHLAM BAYDOUN

عاصمة لإسرائيل. غير أن ما لم يكن متوقعا هو أن يحصل القرار على إجماع أعضاء مجلس الأمن، بما فيها الدول الأربع الدائمة العضوية الباقية عدا الولايات المتحدة. لذلك ورغم أن الفيتو الأميركي وقف في وجه صدور القرار، فإن واشنطن بدت معزولة تماماً دولياً بنتيجة ذلك التصويت لصالح مشروع القرار.

إن صياغة مشروع القرار العامة التي لم تشر إلى الولايات المتحدة أو رئيسها ترامب، أي عدم اعتبار أميركا طرفاً في القضية، سمح لواشنطن أن تشترك في التصويت، وأتاح لها استعمال حقها بالنقض الفيتو، وإسقاط القرار، بالضربة القاضية، كما يقال في الرياضة. فلو ذكر مشروع القرار الرئيس الأميركي، أو الولايات المتحدة بالأسم، وأوضح أن الهدف هو قرار ترامب بالتحديد، لما تمكنت الولايات المتحدة من التصويت لأنها طرفا بالقضية، ولكان القرار قد تمكن من الإختراق في ظل غياب الفيتو الأميركي.

لقد كثرت التكهنات أو التفسيرات حول الصياغة العامة، أو المبهمة لمشروع القرار، فقال البعض أن الجهة العربية، أي مصر، قد قصدت هذه الصياغة حتى لا تستفز الولايات المتحدة، وتستطيع تمرير القرار، وقيل، أنه قصد من وراء ذلك، إحراج الولايات المتحدة وإظهار مدى تفردها في القرار العالمي، وإبراز صورتها المنحازة لإسرائيل. والمنطقي أن الجامعة العربية ومن يقوم على سياستها لا تريد إغضاب الولايات المتحدة، وإن كان الأمين العام للجامعة العربية قد عبر عن "بالغ استيائه" لاستخدام الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) لإجهاض مشروع القرار الذي قدمته مصر بشأن القدس. من أجل ذلك، حين أحيلت القضية إلى الجمعية العامة، صدر عنها قرار يؤكد على حق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير قبل أن تنتقل إلى اتخاذ قرار بشأن إعلان ترامب العدواني حول القدس.

ب- قضية القدس أمام الجمعية العامة

AHLAMBAYDOUN

يتم اللجوء إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن موضوع يتعلق بالأمن والسلم الدوليين، حين يفشل مجلس الأمن باتخاذ قرار بفعل الفيتو، أو لأي سبب آخر. ويحصل ذلك بموجب القرار 377 (6)، ويكون للقرار الصادر نفس القوة كما لو كان صادرا عن مجلس الأمن.

ونظرا لأهمية موضوع القدس وما يمثله من انتهاك لحقوق الشعب الفلسطيني، فإن الجمعية العامة قدمت لذلك في 2017/12/20، **بقرار يؤكد على حق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير**. وقد نال ذلك القرار 176 صوتا لصالحه، ما يشكل أغلبية كبرى، وعارضته سبع دول بما فيها الولايات المتحدة وإسرائيل وكندا، وتحفظت عليه سبع دول أخرى بامتناعها عن التصويت (تم النشر: 2017/12/20 00:34 AST تم التحديث: 2017/12/20 00:47 AST، UNE GA) .

أتى هذا التصويت بعد يوم واحد من استخدام الولايات المتحدة حق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن، ضد قرار بشأن القدس. كما مهَّد لعقد جلسة خاصة طارئة للجمعية العامة، الخميس 21 ديسمبر/كانون الأول، بناءً على طلب تركيا واليمن، باسم المجموعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي (7).

وقد كان لافتاً ما قاله الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبوالغيط قبل تمرير القرار، إذ أعلن أن الدول العربية ستطلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة تمرير قرار "مُلزم" يدين الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

وأوضح أبو الغيط في تصريحات للصحفيين أن الدول العربية ستتوجه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لتمرير القرار تحت بند "الاتحاد من أجل السلم" ليصير قراراً مُلزماً لكل مؤسسات الأمم المتحدة.

ترامب من جهته وجه تهديدات على لسان مندوبته إلى الأمم المتحدة للدول التي ستتجرأ وتصوت لصالح القرار.

AHLAMBAYDOUN

صوّتت الجمعية العامة للأمم المتحدة، وظل هذه الأجواء، في 21 ديسمبر/كانون الأول 2017، على **القرار بشأن القدس ، تحت الرقم "A/ES-10/L.22" 2017**، والذي يطالب الجميع بعدم تغيير طابع مدينة القدس الشريف، أو مركزها، أو تركيبتها الديمغرافية. كما يؤكد أن أي قرار ينص على ذلك هو لاغ وباطل وليس له أي أثر قانوني، وقد نال القرار 128 صوتا مع، في حين غابت عن جلسة التصويت 21 دولة، امتنعت 35 دولة عن التصويت، وعارضت القرار تسع دول من إجمالي الدول ال 193 الأعضاء في الأمم المتحدة .

وانضمت سبع دول هي غواتيمالا وهندوراس وتوغو وميكرونيسيا وناورو وبالاو وجزر مارشال إلى إسرائيل والولايات المتحدة في التصويت ضد القرار. ومن البلدان الـ35 التي امتنعت عن التصويت الأرجنتين وأستراليا وكندا وكرواتيا والتشيك والمجر ولاتفيا والمكسيك والفلبين ورومانيا ورواندا. أما أوكرانيا التي أيدت مشروع القرار في مجلس الأمن، فكانت بين 21 بلد تغيب عن جلسة التصويت.

اعتبر القرار رسالة إلى الرئيس الأميركي دونالد ترمب برفض إعلانه القدس عاصمة لإسرائيل، ليس عذا فحسب، بل لقد اعتبر صفعة له نظرا لتهديده بمعاقبة الدول التي تصوت لصالح القرار عبر قطع المساعدات المالية عنها، ومع ذلك لم تنصاع الدول لتهديداته، ولا انصاعت الأمم المتحدة.

أما الدول السبع التي وقفت مع التصويت غير إسرائيل والولايات المتحدة، فلا يتجاوز عدد سكانها مجتمعة 33 مليون نسمة، وليس لها أهمية على مستوى القرار الدولي.

وتجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة سبق واتخذت عددا من القرارات السابقة حول القدس (9)، وبشأن فلسطين بشكل عام. وقد أتى إعلان الرئيس الأمريكي ترامب مخالفا لكل القرارات الصادرة من مجلس الأمن أو الجمعية العمومية للأمم المتحدة، ولقواعد القانون الدولي.

AHLAMBAYDOUN

ويتمتع القرار الذي اتخذ تحت الرقم "A/ES-10/L.22" 2017، في الجمعية العامة، في دورتها الخاصة حول القدس، ووفقا للقرار رقم 377 العام 1950، والذي بدوره اتخذ تحت عنوان" الاتحاد من اجل السلم"

(Uniting For Peace)، بقيمة قانونية كبيرة، فهو ملزم، شأنه شأن القرارات التي تصدر عن مجلس الأمن بالموافقة. ذلك أنه يتم اللجوء إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عملا بالقرار رقم 377 الصادر عام 1950، تحت عنوان "الاتحاد من أجل السلم" ، حين يكون هناك وضعا دوليا يهدد الأمن والسلم الدوليين، وإذا عجز مجلس الأمن عن التصرف، نتيجة لتصويت أحد أعضائه الدائمين تصويتاً سلبياً.

ويمكن للجمعية العامة أن تنظر في الأمر بهدف رفع توصيات إلى الأعضاء لاتخاذ تدابير جماعية لصون السلم والأمن الدوليين أو استعادتهما، بما في ذلك استخدام القوات المسلحة عند اللزوم للمحافظة على السلام أو لإعادته إلى نصابه في حالات الإخلال به أو حالات العدوان.

وأوصى قرار الاتحاد من أجل السلام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بفرز بعض قواتها لتكون ضمن القوات العسكرية للأمم المتحدة وذلك بناء على توصية من الجمعية العمومية أو مجلس الأمن علماً بأن ذلك كان من اختصاص مجلس الأمن وحده.

و لم يُحتكم إلى هذا القرار إلا مرة واحدة في تاريخ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، عندما أنشأت الجمعية العامة في عام 1956 قوة الطوارئ الأولى التابعة للأمم المتحدة في الشرق الأوسط، حسب موقع قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

AHLAMBAYDOUN

إن القرارات التي تتخذ تطبيقا للقرار 377 أو " الاتحاد من اجل السلم " باغلبية الثلثين لها صفة الالزام وكأنها متخذة في مجلس الأمن، وفقا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، حت لو جاءت بصيغة توصيات أحيانا.

إنطلاقا مما تقدم فإن قرار الجمعية العامة الأخير بشأن القدس له قيمة قانونية ملزمة، وليس مجرد قيمة إستشارية. ويمكن الإعتماد عليه للجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية أو إلى محكمة العدل الدولية، لتدعيم الموقف القانوني ضد العدو الإسرائيلي والإدارة الأميركية، غير أن اللجوء إلى هذه الأخيرة يستلزم موافقة الجهة الخصم.

ورغم كل ما تقدم ذكره من القيمة القانونية، فإن القرارات الدولية تبقى حبرا على ورق إذا لم ترافقها تدابير عملية من قبل الأمم المتحدة، ومن قبل الدول والشعوب، من جهة للتأثير على الرأي العام الدولي، ومن جهة ثانية كشكل من أشكال المقاومة، كما يحصل منذ إعلان ترامب، من قبل الشعب الفلسطيني المجاهد، وحركات التضامن معه على الصعيد الدولي.

4- التحركات الشعبية، والرأي العام

أثار إعلان ترامب الإعتراف بمدينة القدس عاصمة أبدية لإسرائيل غضبا واسعا في الدول العربية والإسلامية، وفي شتى أنحاء العالم، وخرج عشرات الآلاف في مظاهرات تضامنية مع الفلسطينيين.

على الصعيد الرسمي، استنكرت القرار غالبية حكومات العالم، خاصة تلك التي تمثل الدول اللاعبة والأكثر نفوذا على الصعيد الدولي، كالإتحاد الأوروبي، والإتحاد الروسي، والصين، وأكثرية دول أميركا اللاتينية، بالإضافة طبعا للدول العربية والإسلامية .

AHLAM BAYDOUN

واندلعت في الأراضي الفلسطينية احتجاجات رفضا للقرار الأمريكي، وهو ما أدى إلى اشتباكات بين الفلسطينيين والشرطة الإسرائيلية. كما شنت إسرائيل غارات جوية على قطاع غزة، بعد إطلاق صواريخ من القطاع. وقد وقع العديد من الشهداء والجرحى، كما استغلت سلطات الإحتلال ذلك للزج بالمراهقين والأطفال وأهاليهم في السجون.

الإحتجاجات، والإستنكار، من قبل الحكومات والشعوب هي ضرورية، ولكنها لا تكفي لوضع حد للتعدي على حقوق الشعب الفلسطيني، وانتهاك القانون الدولي، فقد تحركت الشعوب عند احتلال فلسطين ولكن الغلبة كانت للقوة، والسلاح، للعصابات الإجرامية الصهيونية التي فتكت بالمدنيين ودبت الرعب في قلوب السكان ودفعتهم إلى الهجرة. ولا زالت إسرائيل حتى بعد الإعتراف بها كدولة في الأمم المتحدة، تحت شرط التزامها بالقانون الدولي تتبع نفس الممارسات، محمية من الولايات المتحدة بشكل خاص.

إذن، يجب على الشعب الفلسطيني تحديدا، اتباع كل الأساليب الممكنة بما فيها المقاومة المسلحة، التي يشرعها له القانون الدولي، والتي من شأنها تمكينه من استعادة حقوقه المكتسبة. كما يتوجب على الشعوب العربية أن تسانده بكل الوسائل الممكنة، وكذلك الأمر بالنسبة لبقية دول العالم، والتي من المفترض أن تلتزم بالقانون الدولي الذي يكرس حق تقرير المصير للشعوب بشكل عام وللشعب الفلسطيني بشكل خاص، ويمنحه حق المقاومة والدفاع عن النفس من هذا المنطلق، ويفرض على بقية الدول مساندته، عملا بقاعدة الدفاع الجماعي الشرعي عن النفس حتى إزالة الإحتلال، واستعادة حقوقه.

رغم القرارات وشبه الإجماع العالمي ضد إعلان ترامب، فإن هذا الأخير لن يتراجع عن قراره الذي فكر به قبل أن يكون رئيسا، واتخذه أحد عناوين حملته الإنتخابية، ثم أعلنه، وهو يعمل الآن على وضعه موضع

AHLAMBAYDOUN

التنفيذ، فقد اشترى فندقا شهيرا في القدس القديمة ليحوله إلى سفارة. كذلك فإن غواتيمالا التي صوتت معه في الأمم المتحدة نقلت سفارتها لدى إسرائيل إلى القدس. ربما ستفعل دول أخرى الأمر ذاته، لكنها ستبقى حالات فردية خاصة، محصورة بالدول السبع التي صوتت مع أميركا لأنها خاضعة كليا لها بسبب المساعدات التي تتلقاها، وبسبب التهديدات التي أطلقها ترامب متوعدا فيها الدول التي تصوت مع قرار إدانة إعلانه بشأن اعتبار القدس عاصمة إسرائيل.

فيما يتعلق بوضع ترامب لتهديداته موضع التنفيذ، ممكن أن يحصل شيء مماثل، لكن الدول يجب أن تقف في وجهه، ووجه انتهاك القانون الدولي. لقد اعتبرت لجنة حقوق الإنسان بمجلس النواب المصري مشروع القانون الجديد، الذي عُرض على الكونغرس الأمريكي تحت عنوان "دعم الأقباط في مصر"، تنفيذا من قبل ترامب لتهديداته تجاه مصر، بعد موقفها في الأمم المتحدة، ومعارضتها لإعلانه. طبعا إن كل تدخل خارجي يحتاج إلى عملاء من الداخل، لذلك فإن الكونغرس الأميركي قد استغل مشروع قانون مقدم من منظمة التضامن القبطي "كوبتك سوليدرتى" مع مشرعين أمريكيين، بحجة تسليط الضوء على ما أسموه محنة الأقباط والدعوة لدعمهم. وقد استنكرت النائبة المصرية القبطية مارغريت عازر، وكيل لجنة حقوق الإنسان بمجلس النواب المصري، مشروع القانون الجديد. ودعت واشنطن لرفع يدها عن أي تدخل في الشأن المصري، مؤكدة أن الأقباط مواطنون يتمتعون بكل الحقوق وعليهم كل الواجبات (10).

على صعيد آخر، أقدمت الإدارة الأميركية على تخفيض ميزانية الأمم المتحدة بقيمة 285 مليون $، كمعاقبة لها لوقوفها مع الشعب الفلسطيني، تحت ذريعة عدم فعالية المنظمة، وعدم السماح باستغلال كرم الشعب الأميركي.

AHLAMBAYDOUN

يجب على الدول العربية وغيرها من الدول الغنية أن تسد هذه الثغرة فيما يتعلق بتمويل الأمم المتحدة، لكي تمكنها من اتخاذ قراراتها باستقلالية تامة عن تأثير الدول الممولة الإستعلائية.

لم تتأخر سلطة الإحتلال الإسرائيلي، فسارعت، مستغلة إعلان ترامب، إلى الإعلان عن مشاريع جديدة بآلاف الوحدات الإستيطانية في مدينة القدس، كما طمأن رئيس وزرائها المسيحين حول العالم، بانه يمكنهم الحج إلى القدس، وأنه سيكون لهم دليلا سياحيا. إذن هو ينبؤ المسيحين حول العالم، بوضع يده على الأماكن المقدسة المسيحية، كما يضع يده على الأماكن المقدسة المسلمة، وأنه يتكرم عليهم بجولة سياحية.

خلاصة

خلاصة القول، أن إعلان ترامب يشكل عمليا محاولة لإنهاء القضية الفلسطينية، إنه آخر أوراق الموآمرة، التي تم تبليغ تفاصيلها إلى الحكومة السعودية حليفة أميركا، وهي بدورها بلغت بها الرئيس الفلسطيني محمود عباس، الذي يظهر أنه لم يقبل الخطة، دون أن يتخلى عن تمسكه بالحل السلمي والمفاوضات. كما أن السلطة السعودية حاولت أن تفتعل معركة ضد حزب الله في لبنان، حيث ترى فيه مهددا بشكل رئيسي لحلولها المشبوهة للقضية الفلسطينية.

إن ترامب بإعلانه حول القدس، قد عرى الموقف الأميركي تماما، بحيث لم يعد بالإمكان تمييزه عن السياسة الإسرائيلية، وإن كان ذلك غير خافي على أحد في السابق، لكن إيجابيته أنه أقنع من كان لا زال يراهن على أميركا في إيجاد حل للمحنة الفلسطينية. فقد أعلن الرئيس الفلسطيني أن الولايات المتحدة لم تعد صالحة كوسيط في عملية السلام، وأنه يرفض منحها هذا الدور.

AHLAM BAYDOUN

فيما يتعلق بالقرار الصادر عن مجلس الأمن، رغم سقوطه بسبب النقض الأميركي، فإنه يتمتع بقيمة كبيرة كونه قد تم التصويت عليه من قبل جميع أعضاء مجلس الأمن، ما عدا أميركا، التي هي طرف أصلا، والتي لم يكن من حقها التصويت، لو أن مشروع القرار قد تمت صياغته بشكل آخر.

أما بالنسبة لقرار الجمعية العامة تحت الرقم 377، والذي حاز على أغلبية ساحقة من الأصوات، فهو يتمتع بقوة قانونية ملزمة، وقد أتى مدعوما بقرار سبقه بيومين يؤكد حق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير.

إن القرارات الأخيرة التي صدرت عن الأمم المتحدة بشأن القدس، سواء ذلك الذي صدر عن مجلس الأمن، أو تلك التي صدرت عن الجمعية العامة الأول والثاني، قد شكلت صفعة قوية للإدارة الأميركية وإسرائيل على الصعيد السياسي والإعلامي.

إن لقرارات الأمم المتحدة وزنا كبيرا على المستوى القانوني، غير أن ذلك يبقى نظريا، طالما أنه لم يتم تطبيق تلك القرارات. لذلك، فإنه لا بد من الضغط لتطبيقها من قبل الدول، خاصة من قبل الشعب الفلسطيني، المعني الأول، مدعوما بالحكومات والشعوب العربية، وحكومات وشعوب العالم الحر بأكمله.

باختصار، إن إعلان القدس عاصمة لإسرائيل هي ضربة تشبه "كش ملك" في لعبة الشطرنج، وبما أن القدس هي قلب فلسطين، ومن يهيمن عليها يهيمن على فلسطين بأكملها، فلا بد، لمواجهة الضربة من بدأ اللعب من جديد، أي بتنظيم الأحجار من جديد على رقعة الشطرنج، والتفكير بخطط جديدة فعالة للمواجهة.

---

(1) لقراءة مفصلة حول القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير، أنظر أحلام بيضون، "إشكالية السيادة والدولة..."، الفصل الأول، من الصفحة 20 إلى الصفحة 120. تاريخ النشر 2008، (550 ص).

(2) كواليس اتصالات ترامب بشأن القدس: الأردن "تشدد" ومصر والسعودية اعترضتا على التوقيت، (القاهرة–العربي الجديد، ديسمبر، 2017)

AHLAMBAYDOUN

(3) أجونس فرنس برس ورويترز، ديسمبر 2017

(4) العربي الجديد، ديسمبر 2017

(5) المصدر السابق

(6) القرار 377، كان وراءه الولايات المتحدة الأميركية، فعندما قامت كوريا الشمالية بالهجوم على كوريا الجنوبية عام 1950 حاولت الولايات المتحدة التدخل في الحرب لصالح الجنوبية باصدار قرار من مجلس الامن لارسال قوات تحت مظلة الامم المتحدة للوقوف الى جانب كوريا الجنوبية . فقام الاتحاد السوفياتي باستخدام حق " الفيتو" لمنع اتخاذ قرار بهاذا الخصوص.

فقامت الولايات المتحدة بالالتفاف على ذلك بالذهاب الى الجمعية العامة ، والتي كان لها فيها انذاك اغلبية ساحقة ، بحجة انه لا يجوز عرقلة منع تهديد الامن والسلم الدوليين من قبل احد الدول دائمة العضوية في مجلس الامن باستخدامها حق النقض (الفيتو) ومنع المجلس من اتخاذ قرار بهذا الشان.

فكان ان دعت الدول الغربية الى عقد دورة استثنائية خاصة للجمعية العامة للامم المتحدة عام 1950 تحت عنوان " الاتحاد من اجل السلم " تم فيها اتخاذ القرار رقم 377 ، بتصويت 52 ضد 5 اي باغلبية الثلثين ، جاء فيه انه في حالة قيام عضو دائم في مجلس الامن بعرقلة اتخاذ قرار يتعلق بالامن والسلم الدوليين فانه يحق للدورة خاصة للجمعية العامة تجاوز ذلك باتخاذ قرارات باغلبية الثلثين تكون لها لها قوة قرارات مجلس الامن ومن ضمنها الصلاحيات الممنوحة بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . وقد تم بموجب هذا القرار ارسال قوات للامم المتحدة الى كوريا.

كما تم عقد الجمعية العامة في دورة استثنائية بموجب القرار 377 لعام 1950 " الاتحاد من اجل السلم" عام 1956 ، عندما قامت بريطانيا وفرنسا باستخدام حق النقض الفيتو في حرب السويس لمنع ارسال قوات فصل السلاح بين مصر واسرائيل ، واصدرت الجمعية العامة قرارها باغلبية الثلثين بارسال قوة عسكرية للفصل بين القوات المصرية والاسرائيلية

(7) موقع الجزيرة الإخباي، ديسمبر 2017 .

(8) فيما يلي نص القرار:

إن الجمعية العامة، بتأكيدها على قراراتها ذات الصلة، بما فيها القرار "A/RES/72/15"، الصادر في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2017 بشأن القدس، وبتأكيدها على قراراتها ذات الصلة، بما فيها القرارات 242 (1967)، و252 (1968)، و267 (1969)، و298 (1971)، و338 (1973)، و446 (1979)، و465 (1980)، و476 (1980)، و478 (1980)، و2334 (2016).

وإذ تسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وإذ تؤكد مجددا جملة أمور، منها عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة.

وإذ تضع في اعتبارها المركز الخاص الذي تتمتع به مدينة القدس الشريف، ولا سيما الحاجة إلى حماية البعد الروحي والديني والثقافي الفريد للمدينة والحفاظ عليه، على النحو المتوخى في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وإذ تشدد على أن القدس تشكل إحدى قضايا الوضع النهائي التي ينبغي حلها من خلال المفاوضات، تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وإذ تعرب في هذا الصدد عن بالغ أسفها إزاء القرارات الأخيرة المتعلقة بوضع القدس.

فإنها:

1- تؤكد أن أي قرارات وإجراءات تهدف إلى تغيير طابع مدينة القدس الشريف أو مركزها أو تركيبتها الديمغرافية ليس لها أي أثر قانوني، وأنها لاغية وباطلة، ويجب إلغاؤها امتثالا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتدعو في هذا الصدد جميع الدول إلى الامتناع عن إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينة القدس الشريف، عملا بقرار مجلس الأمن 478 (1980).

2- تطالب جميع الدول بالامتثال لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمدينة القدس الشريف، وبعدم الاعتراف بأية إجراءات أو تدابير مخالفة لتلك القرارات.

3- تكرر دعوتها إلى عكس مسار الاتجاهات السلبية القائمة على أرض الواقع التي تهدد إمكانية تطبيق حل الدولتين، وإلى تكثيف وتسريع وتيرة الجهود وأنشطة الدعم على الصعيدين الدولي والإقليمي من أجل تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط دون تأخير على

AHLAMBAYDOUN

أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعيات مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ عام 1967.

4- تقرر دعوة الجلسة الطارئة المؤقتة الخاصة للانعقاد، وتكليف رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة في أقرب جلسة لاستئناف عملها بناء على طلب الدول الأعضاء. (موقع المم المتحدة، الأنترنت)

(9) قرارات الجمعية العامة السابقة بشان القدس

فقد صدر قرارا دوليا من مجلس الأمن رقم 478: صدر في 29 أغسطس/آب 1980، ويتضمن عدم الاعتراف بالقانون الإسرائيلي بشأن القدس، ودعوة الدول إلى سحب بعثاتها الدبلوماسية من المدينة.

أما قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة حول القدس:

:181صدر هذا القرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 نوفمبر/تشرين الثاني 1947 ويعرف بـــ"قانون التقسيم" حيث أقر تقسيم الأرض الفلسطينية إلى دولة عربية و دولة يهودية، مع وضع القدس وبيت لحم والأراضي المجاورة تحت وصاية دولية.

:303اعتمد هذا القرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1949 عقب حرب 1948، أولى الحروب العربية الإسرائيلية. أكد القرار أن الجمعية العامة لا تعترف بإعلان إسرائيل القدس عاصمة لإسرائيل.

:2253صدر في الرابع من يوليو/تموز1967، وفيه تأسف الجمعية العامة لقرار إسرائيل تطبيق القانون الإسرائيلي على القدس الشرقية، وترى ذلك غير شرعي.

(10) المصدر: اليوم السابع ديسمبر 2017

AHLAM BAYDOUN